ISSN 25185985

مجلة أبحاث

ABHAT JOURNAL

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب جامعة سرت - ليبيا

جامعة سرت: ص.ب 674 سرت -ليبيا
Tel: +218 54 5260361
Email: Abhat@su.edu.ly

18

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت - ليبيا
العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021 م

المشرف العام

د. فرحـه مفتاح عبد الله

رئيس التحرير

د. صلاح محمد اجبارة

أعضاء هيئة التحرير

د. لطيفة عمر عبد السلام
د. حنان مفتاح شعبان
أ. إبراهيم محمد فرج
أ. سالم محمد درياق

المراجعة اللغوية
د. فوزية عبد الحفيظ الواسع

الهيئة الاستشارية

د. حسن مسعود أبو مدينة
د. محمد الساعدي أصبيع
د. محمد عمر رمضان
د. سعد عمر عبد العزيز

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير لمجلة أبحاث عبر العناوين الآتية

جامعة سرت: ص.ب 674 سرت-ليبيا

Tel: +218 54 5260361

Email: Abhat@su.edu.ly

http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت

ABHAT JOURNAL

FACULTY OF ARTS SIRTE UNIVERSITY LIBYA

دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع القانوني

2015 / 393م

رقم الايداع الدولي

ISSN 2518 5985

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة سرت

جميع البحوث والآراء التي تنشر في المجلة لا تعبّر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة.

العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021 م

شروط النشر:

- تعنى المجلة بنشر البحوث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية.
- لغة المجلة هي اللغة العربية، كما تقبل المجلة بحوثاً في تخصص اللغتين الانجليزية والفرنسية.
- يجب ألا يكون البحث قد سبق نشره أو الدفع به لأية مطبوعة أخرى أو مؤتمر علمي.
- أن يكون للبحث ملخص بالغة التي كتب بها لا يتجاوز 250 كلمة وعدد من الكلمات المفتاحية لا تتجاوز 5 كلمات.
- أن تكون للبحث مقدمة تثار فيها الإشكالية التي يرغب الباحث في تناولها بالدراسة والتحليل، وكذلك تحتوي على أهمية البحث وأهدافه وفروضه والمناهج المتبعة في البحث العلمي.
- أن يكون العمل ذا قيمة علمية (يتم تحديدها من قبل لجنة علمية مختصة).
- أن يكون البحث مراعياً للأصول العلمية في البحث العلمي والتوثيق.
- ينبغي ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة.
- يطبع متن البحث بحجم (14) وبخط (Traditional Arabic) للبحوث باللغة العربية، و(Times New Roman) للبحوث باللغة الانجليزية والفرنسية.
- تعطى الاقتباسات والتعليقات والهوامش أرقاماً مسلسلة في متن البحث.
- تلحق الهوامش بآخر البحث بحجم (12)، على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.
- تخضع البحوث التي ترد إلى المجلة للتقييم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك وفقاً للأسس المتبعة. وقد يعاد البحث إلى كاتبه لإجراء بعض التعديلات النهائية حسب رأي المقيمين.
- على الباحث اللإلتزام بالتعديلات المطلوبة سواءً كانت من لجان التحكيم أو لجان التدقيق اللغوي أو لجان المراجعة الفنية والإخراج.
- يرسل البحث على البريد الإلكتروني للمجلة Abhat@su.edu.ly أو يقدم على قرص مضغوط (CD) إلى مقر المجلة بكلية الآداب بجامعة سرت. بصيغة word ونسخة بصيغة pdf

- يكتب الباحث اسمه، وبريده الإلكتروني ورقم هاتفه وجهة عمله، وعنوان البحث على واجهة البحث.
- يرفق مع البحث السيرة الذاتية للباحث للمرة الأولى.
- البحوث المقدمة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء أُنشرت أم لم تنشر.
- ترسل إلى صاحب البحث المنشور نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث. إذا كان الإصدار ورقي.
- يشترط في قبول البحوث التزامها بالشروط السابقة.

2021م

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
الأثر الفني لأسلوب الشرط في تشكيل الصورة البلاغية د. خالد إبراهيم أحمد أبو النجا	**37-9**
واقع ممارسة عمليات إدارة المعرفة وأثرها في تحقيق الأداء المؤسسي المتميز لدى اعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الدراسات العليا فرع إجدابيا د. سليمان مفتاح الشاطر/ أ. نصر إدريس عبد الكريم/أ.خالد محمد فرج	**67-38**
اتجاهات الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية "دراسة ميدانية ببلدية حي الأندلس، طرابلس" د. نجية علي عمر الهنشيري	**91-68**
الحملة الإيطالية على فزان 1913م–1914م أ. عائشة الجروشي علي	**112-92**
الخمريات عند ابن زيدون أ. مرعي أرحومة جمعة الجالي	**134-113**
مبادئ دعوة الرسول – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – كما تقررها سورة الأنبياء دراسة موضوعية أ. م. د. حسن ناصر أحمد سرار/أ. م. د. أحمد محمد قاسم مذكور	**165-135**
المنهج العلمي عند عبد الرحمن بن خلدون في دراسة التاريخ " أسسه ومصادره ونتائجه والنقد الموجه له" د. إسماعيل سالم فرحات/أ. سليمان محمد قرقد	**192-166**
المستشرقون وموثوقية النص القرآني ريجيس بلاشير في كتابه (القرآن نزوله وتدوينه وترجمته وتأثيره) أنموذجاً د. سوف أبو القاسم الرحيبي/أ. علي يوسف خليفة لقع	**213-193**
الساكنة والسكن في عمالة وهران أثناء الاحتلال الفرنسي (1870–1939) د. بختاوي خديجة	**240-214**
سياسة الدولة العباسية مع الإمارة الأموية في الأندلس (138 هـ–232 هـ / 755 م–846م) د. امبارك محمد فرج	**261-241**

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
مستوى الأخلاقيات الطبية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة الامتياز بالكليات الطبية بجامعة سرت د. عبد الحكيم سعد غيث/أ. نزهة أغنيوة الصغير/ أ. مفتاح علي مفتاح	281-262
الإعلام والتنمية التأثير والتأثر والأدوار المتبادلة د. المبروك محمد أبو القاسم/ د. أحمد عمر جبريل	308-282
دراسة تحليلية لبعض الظواهر الأسلوبية في قصيدة " وقفٌ عليها الحبُ" للشاعر الليبي الراحل د. خليفة محمد التليسي د. محمد أبوشعالة صالح/ أ. إبراهيم الصديق احرير	331-309
توجيه علل البناء والحذف عند الهرْميّ في كتابه: المحرر في النحو د. عبد الله راجحي محمد غانم/ د. يوسف حسن حسن العجيلي	366-332
الصورة الذهنية للهجرة والمهاجرين غير الشرعيين بالمجتمع الليبي دراسة وصفية بالجنوب الليبي. د. يوسف محمد أبوالقاسم الصيد/ د. منيرة محمد فرج التويب	394-367
الرّحلات العلميّة الأندلسيّة إلى مصر (ما بين القرنين الثّالث والخامس الهجريّين) أ. صالح الفيتوري امهلهل/ أ. محمد محمد المسعودي	415-395
دوافع وأثار الاستهلاك التفاخري: "رؤية سوسيولوجية " دراسة تطبيقية على عينة من الأسر بمدينة طبرق د. محمد شعيب محمد عقوب	443-416
التحليل الجغرافي لأثر العوامل الجغرافية على نشأة وتشغيل ميناء سرت التجاري د. حسين مسعود أبومدينة	471-444
الأسس العامة لفلسفة هوبز السياسية (دراسة تحليلية) أ.نعيمة أبو القاسم الجابري	493-472
الضغوط النفسية لدى أولياء أُمور أطفال اضطراب طيف التوحد (أطفال اضطراب طيف التوحد بمركز فزان نموذجا) د. نادية علي المهدي عبدالنبي	520-494
Enhancing Libyan EFL Undergraduate Students' Awareness of Mobile Applications for Learning English in the English Department at Sirte University Sumaia.O.Alzarga/ Mabroka.M.Bleed/ Telees.A.Rajab	546-521

الافتتاحية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين عليه نتوكل وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تستمر معركة الفكر والوعي التي يخوضها فرسان الكلمة، لأجل الوصول إلى أعمال علمية قيّمة، تُميط اللثام عن جهل، فترسم طريقاً وتُنيرُ درباً، فالبحث عن الحقيقة العلمية ليست بالأمر الهيّن، يخوض فيها الكاتب صراعاً فكرياً قاسياً تكون نتائجه عملاً علمياً يمكّنه من امتلاك زمام المعرفة، إلا أن ذلك الجهد يظل صامتاً ما لم يجد طريقه إلى النشر.

مجلة أبحاث تسير بخطى ثابتة مستمرة في إرساء ثوابت النشر العلمي المحكّم، وتساهم بعناية في في إظهار تلك الأعمال، حيث شمل هذا العدد واحد وعشرون بحثاً في رؤى متعددة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تضمنت قيماً علمية عالية، حتماً سيكون لها دوراً فاعلاً في خلق مجتمع المعرفة وستساهم في سمو المجتمع وتبوؤه مكانة علمية متقدمة.

خلال هذا العدد أيضاً سنستمر في تضمين شهادات معامل التأثير العربي Arcif التي تحصّلت عليها مجلة أبحاث خلال الأعوام 2020/2019/2018م، ويأتي هذا التضمين دعماً لأولئك البحّاث الذين اختاروا مشكورين نشر أعمالهم العلمية والفكرية عبر مجلة أبحاث.

سنستمر في قبول ملاحظاتكم وآراءكم أيضاً والعمل بها؛ قصد الرفع من الفاعلية المحلية، والإقليمية، والدولية للمجلة، وتحسين جودة الآداء، مجددين شكرنا لكل البحّاث الذين اختاروا مجلة أبحاث لنشر إنتاجهم الفكري. وإلى كل المحكّمين الذين تكبّدوا عناء تقييم تلك البحوث.

كما أود أنْ أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان للسّادة أعضاء هيئة التحرير وللسّادة أعضاء الهيئة الاستشارية، ولفريق التدقيق اللغوي بالمجلة والسّادة بمركز التوثيق والمعلومات، لجهودهم الحثيثة في دعم الانتاج المعرفي عبر تجويد العمل بمجلة أبحاث.

السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ

رئيس هيئة التحرير

01 سبتمبر 2021م

التاريخ: 2018-12-27

الرقم: L18/0244 IF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث المحترم

جامعة سرت / دولة ليبيا

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و تهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر قاعدة البيانات العربية الرقمية " **معرفة** " للمحتوى العلمي إعلامكم بأنها قد أطلقت **معامل التأثير و الاستشهاد العربي** " **ارسيف Arcif** " **Arab Citation & Impact Factor**. في 16 ديسمبر 2018، في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية.

وكما هو معلوم أن معامل التأثير لمجلة علمية (أكاديمية) أو بحثية، هو مقياس يستخدم للإشارة للأهمية النسبية للمجلات العلمية المحكمة و تأثيرها ضمن مجال حقلها، و يعكس مدى ارتباط الأبحاث الجديدة بالأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة، والاستشهاد بها ضمن فترة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر بأن قاعدة "**معرفة**" قامت بالعمل على جمع ودراسة بيانات ما يزيد عن **4000** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، منشورة باللغة العربية، أو الإنكليزية أو الفرنسية أو متعددة اللغات، والصادرة عن أكثر من **1400** هيئة علمية أو بحثية في **20** دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات) . ونجح منها **362** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن معايير معامل التأثير و الاستشهاد العربي " **ارسيف Arcif** " في تقرير **عام 2018**.

وبهذا الخصوص يسر قاعدة بيانات "**معرفة**" إعلامكم بأن **مجلة أبحاث** الصادرة عن **جامعة سرت ، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل التأثير و الاستشهاد العربي** " **ارسيف Arcif** " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ما يزيد عن (31 معياراً)، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل تأثير " **ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة 2018 **(لم نرصد أية استشهادات)**، على أمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير 2019

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير و الاستشهاد العربي

" ارسيف Arcif"

التاريخ: 2019-10-13

الرقم: L19/475 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث المحترم

جامعة سرت، كلية الآداب / ليبيا

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة ،جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن مجلة أبحاث الصادرة عن جامعة سرت، كلية الآداب، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:
http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ **(لم نرصد أية استشهادات)**، و صنفت في تخصصها ضمن الفئة (الرابعة Q4).

و نأمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير عام ٢٠٢٠.

و بإمكانكم الإعلان عن نجاحكم في الحصول على معايير اعتماد معامل "**ارسيف Arcif**" العالمية سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد العربي Arcif Arab Citation & Impact Factor

التاريخ: 2020-10-24

الرقم: L20/310 ARCIF

المحترم سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة أبحاث
جامعة سرت، كلية الآداب، سرت/ ليبيا
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات للعام 2020**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن **(5100)** عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(681)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2020**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة أبحاث** الصادرة عن **جامعة سرت، كلية الآداب، ليبيا قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل** "**ارسيف Arcif**" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(31) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif**" لمجلتكم لسنة 2020 **(0.037)**. مع العلم أن **متوسط معامل أرسيف** في **تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)** على المستوى العربي كان **(0.076)**، وقد صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
"ارسيف Arcif"

الإعلام والتنمية التأثير والتأثر والأدوار المتبادلة

د. المبروك محمد أبو القاسم
كلية الآداب/ جامعة سبها/ ليبيا
Abolgasim2014@gmail.com

د. أحمد عمر جبريل
كلية الآداب/ جامعة سبها/ ليبيا
Ah.arhoumah@sebhau.edu.lu

الملخّص:

خلال هذه الورقة العلمية نتناول دور وسائل الإعلام في عملية التنمية، وتنطلق هذه الدراسة من فرض عام مدى اهتمام الإعلام بالتنمية ومشكلاتها، وتهدف هذه الدراسة إلى إمعان النظر في التنمية والإعلام، وتعتبر وسائل الإعلام من أهم أدوات الاهتمام بالتنمية فمن خلالها يمكن تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية لدى المجتمعات المختلفة التي من ضمنها المجتمع العربي الليبي، إضافة إلى دورها في مجال التنمية وقطاعات واسعة من المجتمع بجوانبها السلبية والإيجابية ، ومن أجل موضوع الدراسة ، قام الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطي التحليلي العلمي لفهم موضوع الدراسة وتحليله أدبياً وعلمياً، وقُسِّمت هذه الدراسة إلى محورين ، يتمثل الأول في التنمية، والمحور الثاني يقوم بتحليل الإعلام، ومن وضع إطار عام للنتائج والتوصيات التي يمكن من خلالها الوقوف على أسس عامة من أجل إبراز دور وأهمية الإعلام في عملية الاهتمام بالتنمية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة إن المضمون الإعلامي التنموي – لم يعالج كثيراً من القضايا والمشكلات التي يتعرض إليها المجتمع، وعلى الرغم من تناول موضوعات وأخبار عن التلوث، وإهدار الإمكانيات والمال العام، وقصور المرافق العامة والخدمات عن إشباع حاجات السكان وعمالة الأطفال ومشكلات الاستثمار وغيرها من الموضوعات، وعندما نتحدث عن دور الإعلام في المجتمع الليبي الذي يكافح الآفات من هوة التخلف والفقر ومصاحباته ، يجب أن يكون دوراً ملتزماً بحاجات المجتمع ذلك المجتمع ، وأن تكون التنمية الشاملة على أول درجة سلم ما يقدمه للمواطن.

الكلمات المفتاحية: الإعلام ـ التنمية

مدخل:

لفهم العلاقة بين الإعلام والتنمية، لابد من طرح العديد من الأسئلة، وبالإجابة عليها تتضح العلاقة بينهما، ومن أهمها ما هو الإعلام؟ وما وظائفه؟ وما دوره وتأثيره في الفرد والمجتمع؟ وما هي عملية التنمية؟ وما أبعادها ومتطلباتها؟ ووفقاً لمنطق تحليل العلاقة بين الإعلام والتنمية فيما إذا كان هناك إعلام تنموي قائم بذاته، فإنَّ الجواب سيكون أن هناك أنماطاً وأشكالاً إعلامية متعددة توضع وفق رؤى ووسائل وحملات إعلامية مختلفة تصاغ وتنفذ بواسطة أدوات ومؤسسات متعددة ،وقد اتخذ إبعاداً جديدة بفعل نمو وتطور تكنولوجيته التي تفوق حدود وتطورات العقل العلمي المعاصر، كما أن الإعلام باعتباره ظاهرة حديثة في المجتمع من حيث الفعل والدور والآثار مازال موضوعا غير واضح، والآثار بشأنه لم تحسم بعد، فالنتائج التي جاءت بها الثورة الإعلامية الحديثة إذا جاز التعبير ليس من السهولة التكامل معها، أو اعتبارها كأنها تطورات تكنولوجية بحتة، وإنما هي كمي في نمط الاتصال، وتحول في اتجاهاته، وقدرة تأثيره، وفي مقدمة هذه النتائج الوظائف الاجتماعية للإعلام في التعبئة والتحريك، والتوعية والتنظيم الاجتماعي، وكذلك ممارسات الإعلام وإفرازات تلك الممارسات على البيئة الثقافية للناس وتكوينها. فقد ألغى الإعلام تلك الحدود الفاصلة بين الثقافات المختلفة، وزاوج بين عناصرها كما هو الحال في الأنماط الاسترالية والكندية والأمريكية ،حيث اندمجت الثقافات المكونة لهذه الشعوب ،وأصبحت ذات هويات قومية موحدة رغم التنوع على مستوى الواقع والممارسات، فان الوحدة على مستوى النظام العام والسلوك العام أصبحت سمات مميزة لهذه الأنماط الثقافية في إطار المؤسسات الممثلة للاستراتيجية العامة للدولة، والتي اعتمدت في أحد ممارساتها على الإعلام بوسائله المختلفة وفق منهجيات وأسس علمية أدت إلى تحقيق العديد من الإنجازات على أرض الواقع الاجتماعي[1]. والإعلام بأنماطه وأشكاله المختلفة تشهد كما ذكرنا تطورات هائلة في العقود الأخيرة.

وبدأ الاهتمام بقضية الإعلام وأدواره المتعددة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ العام 1962، حين أثيرت هذه الموضوعات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين أخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا في الأبحاث والدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وزاد هذا الحيز مع تطور الكبير الذي تشهده وسائل الإعلام في الفترة الراهنة، وتغلغلها في كافة مناحي الحياة، ومن خلال هذه الورقة العلمية نتناول دور وسائل الإعلام

في عملية التنمية وتحديد ما هي الأولوية التي ينبغي أن تحتل المقام الأول ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم التنمية الإعلامية؟ وما الذي يحقق فائدة أكبر، إنشاء المصانع أم إنشاء وسائل إعلامية، وأيهما أكثر تأثير في المجتمع التنمية أم الإعلام.

تنطلق هذه الدراسة من فرض عام مدى اهتمام الإعلام بالتنمية ومشكلاتها، إلَّا أن ذلك الاهتمام لم يكن بالقدر المناسب، مع حجم المشكلات والمعوقات التي تواجه التنمية وخططها المختلفة، ما دور الإعلام في تحفيز التنمية في المجتمع؟ تهدف هذه الدراسة إلى أمعان النظر في التنمية والإعلام وتعتبر وسائل الإعلام من أهم أدوات الاهتمام بالتنمية فمن خلالها يمكن تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية لدى المجتمعات المتخلفة التي من ضمنها المجتمع العربي الليبي، إضافة إلى دورها في مجال التنمية وقطاعات واسعة من المجتمع بجوانبها السلبية والايجابية.

إن الوسائل الإعلامية وبحكم تطورها الاجتماعي والثقافي، وارتباط وسائلها بالمجتمع، وتعد إحدى الأدوات المهمة للتنمية وتلعب دوراً خلاقاً في التنمية، كما يفرض الإعلام مسئوليات كبيرة على مؤسسات المجتمع المختلفة وتأتي أهمية هده الدراسة في كونها تنطلق من منظور تحليلي للإعلام وقدرته على الإسهام الايجابي في عمليات التنمية.

من أجل القيام بتحليل موضوع الدراسة محل الاهتمام قام الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطي التحليلي العلمي لفهم موضوع الدراسة وتحليله أدبياً وعلمياً.

وتم تقسيم هده الدراسة إلى محورين رئيسين يتمثل المحور الأول في التنمية، في حين يتمثل المحور الثاني في القيام بتحليل الإعلام، ووضع إطار عام النتائج والتوصيات التي يمكن من خلالها الوقوف على أسس عامة من أجل إبراز دور وأهمية الإعلام في عملية الاهتمام بالتنمية.

المحور الأول التنمية:

تعني التنمية زيادة محسوبة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة، وقد عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع عدة تعريفات كان أهمها أن التنمية هي العمليات التي يمكن فيها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع [2]. وكذلك عرفتها الأمم المتحدة بأنها العمليات المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمدة

بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته، والتنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها، والتنمية عملية مجتمعية يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع، والتنمية عملية واعية أذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف، وهي عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعنى الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها [3].

ينطلق المفهوم الأكثر قبولاً للتنمية من الاتفاق على أنها تتضمن كافة الجهود الواعية المخططة المبذولة لإحداث تحول مقصود في النظم الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكن لها أن تكون أكثر استجابة لتحسين نوعية الحياة، وتطوير التفاعل، وزيادة القدرة على توفير السلع، والخدمات وتنمية الموارد البشرية للجميع.

ومن هنا تستند التنمية بمعناها الشامل إلى فكرة محورية أساسها تعبئة وحشد قوى التغيير الاجتماعي، والمستوى الاقتصادي الذي يسعى بدوره لزيادة، ورفع كفاءة الإنتاج، والتنظيم، والتخطيط، وتعظيم الفوائد، وإعادة توزيع العائد أو الناتج، والمستوى الاجتماعي المعني بتحريك النظام الاجتماعي، ليصبح أكثر قدرة على إحداث النقلة الموضوعية للمجتمع من مستوى التخلف إلى مستوى التقدم.

كما يشار إلى التنمية على أنها عملية تغيير ثقافي ديناميكي موجهه، وتتم في إطار اجتماعي، وتنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني وتنطوي على توظيف الكل من أجل مصالح الكل.

وقد يكون مقبولاً– انطلاقاً من المفهوم السابق للتنمية — أن يبنى عليه فكرة محورية أخرى مؤداها أن شرط تحقيق التنمية إذا هو تعبئة وتوجيه قوى المجتمع في مستويات يحدث فيها التغيير، بحيث تحقق في النهاية قدرة على انجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتقدم، فالتنمية إذا هي عملية وهدف في أن واحد معاً. وتعد التنمية الهدف الأول وذلك للقضاء على التخلف بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتتحقق التنمية حينئذ باكتمال التحول الجوهري الذي يطرأ على البنية الاجتماعية، والثقافية، وعبر آليات تعبئة موارد المجتمع، وتوجيهها لتحقيق أهداف التقدم ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، وتلك الأهداف التي تنفي التخلف، وتصبح التنمية بدلك تحول الإنتاج الاجتماعي بكافة أشكاله ليستجيب لحاجات السكان.

ترتبط التنمية إذا بجهود مخططة واعية تسعى لقضاء على التخلف، والتخلف لدينا عملية وناتج أيضا كالتنمية تماما، فهو عملية جرى إنتاجها تاريخياً على مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، بحيث أصبحت قوى وأساليب الإنتاج في المجتمع المتخلف مناسبة ومتوائمة مع العلاقات الاجتماعية والقوى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية، ونسق العادات والقيم والتقاليد والاتجاهات السائدة في المجتمع المتخلف، بحيث أصبحت البنية العلوية الثقافية والحضارية معوقات أساسية تقف في وجه نمو قوى الإنتاج ، ومن هنا يرتبط التخلف بمنظومة تجمع بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع.

والتنمية بمفهومها الواسع عملية واعية مدروسة ومخطط لها، تكتمل بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع بشراً ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة الاستقلالية سواء أكان دلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم غيرها من المجالات [4].

وهكذا تصبح التنمية وسيلة وغاية هي وسيلة لتجاوز التخلف الذي هو ليس مجرد تأخر زمني كما يرى الدكتور أسماعيل عبد الله [5] بل يرجع أيضاً إلى التبعية التي انبثقت نتيجة عوامل خارجية كالاستعمار وعوامل داخلية مكنت التبعية من ترسيخ جذورها بل والدفاع عنها، وهي غاية يتحقق معها الرفاهية والتقدم.

وقد لاحظ الدكتور **علي خليفة الكواري** أن ما يسمى بالتنمية في المجتمع العربي، وما نسميه بقضايا النمو الاقتصادي ليس في حقيقة الأمر تنمية ولا حتى نموا اقتصاديا، وإنما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة، لم يتحدد بعد اتجاهها ولم تتوفر لها بعد القاعدة الإنتاجية القادرة على استمراره، ولا استراتيجية تنموية واضحة.

إن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية والخدمية، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع، وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية النابضة الأخرى، واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تحويل الاستهلاك الجاري، والتي تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في مجتمعنا حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بغيرها [6].

إنَّ هذه الملاحظات تقودنا إلى انه آن الأوان للانتقال من مرحلة التعمير والتحديث بالنفط إلى مرحلة التنمية بالإنسان، هذه التنمية يجب أن تكون عمادها مبدئي الاعتماد على النفس والمشاركة وتلبية الحاجات الأساسية ورفاهية الجماعات. والتنمية الشاملة هي عبارة عن تطوير بناء للمجتمع في أنساقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصولا إلى تحقيق التقدم. وهي عملية مستمرة تهدف إلى التغيير البنائي المخطط لتوفير مستوى معيشي متقدم لأفراد المجتمع وعرفها، **محمد الجوهري** أنها عملية تغير ثقافي ديناميكي موجهة، وتتم في إطار اجتماعي، يقف ورآها حشد وتعبئة قوى التغيير في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

تنمية الموارد البشرية "حددت مفهوم تنمية الموارد البشرية في الجهود المنظمة المبذولة عن قصد لتدريب الأفراد والجماعات على مختلف الاختصاصات والمهارات، ورفع كفاءاتهم الفنية والمعرفية من خلال برامج مخططة للتدريب وزيادة الوعي باستخدام أدوات كالندوات والمحاضرات والمؤتمرات، بما يحقق زيادة كمية وكيفية في معارف الفرد ومهاراته في مجالات نشاطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

التنمية الاقتصادية "مجموعة الإجراءات المخططة التي تستهدف زيادة الناتج القومي والدخل الفردي الحقيقي، من خلال التغيير الشامل للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف في النهاية إلى زيادة قدرة المجتمع على تلبية الحاجات النهائية للسكان ورفع مستوى معيشتهم إلى أقصى حد ممكن.

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، فبينما يعرفها بعضهم بأنها توافق اجتماعي، يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد، إلى غير ذلك من التعريفات، والتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ما يعنيه هذا التوافق في إشباع بيولوجي، نفسي، اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية، هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه اعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق

كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هابط هو أحد القضايا التي لا تسعفها موارد الدولة.

وظهر تعريف آخر للتنمية يركز على العوامل الاقتصادية، وبدلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، حيث جاء التركيز على عوامل الإنتاج المادية والتكنولوجية وعمليات الاستثمار، والعائد والتصدير والاستيراد والبحث عن المواد الخام، وعمليات التصنيع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لزيادة الناتج القومي، ومن ثم أغفل هذا التعريف جانباً على درجة كبيرة من الأهمية، وهو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الأرض ورأس المال والتنظيم، وذلك من منطق أن قوة العمل متوفرة دائما عددا أو مهارة.

ونجد تلك الأفكار عند **روستو**، الذي قدم وصفاً للمراحل الاقتصادية على جميع المجتمعات، حيث صنف **روستو** كل المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات أساسية، هي: المجتمع التقليدي، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، والمجتمع المنطلق، والمجتمع السائر نحو النضج، المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الجماهيري.

كما أشار **ماكيلاند** إلى أن النمو الاقتصادي يتطلب الدافع إلى الإنجاز، وألا يقصد بالدافع إلى الإنجاز التميز أو تحقيق مركز اجتماعي، بل الشعور الداخلي والانجاز الشخصي، فالإنسان الذي لدية دافع للإنجاز يميل إلى العمل الجاد، كما يتمتع بالقدرة على التعلم سريعا وجدير بالذكر أن من يتمتع بهذه الخصائص يلقي على عاتقه مهمة نقل المجتمع من حالته المتخلفة إلى حالة متقدمة، وعلى الرغم من تأكيد معظم تعريفات التنمية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص ، فان **دافيد ماكيلاند** قد أكد على الأبعاد النفسية في مؤلفه مجتمع الإنجاز؛ حيث حاول في دراساته الربط بين الدوافع –الحاجة إلى الإنجاز بالذات– والتنمية الاقتصادية، وقد توصل إلى أن المجتمعات تختلف من حيث شعورها بالحاجة إلى بذل الجهد للعمل الاقتصادي، أي الانجاز والمجتمعات التي يزداد فيها هذا الشعور تنتج نوعا من المنظمين الاقتصاديين العاملين بالسوق لذوي رغبة دافعة للعمل والكسب، وهؤلاء المنظمون هم الأساس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وترتبط الحاجة إلى الانجاز بالثقافة الكلية للمجتمع(7)؛ كما يرى أن الحاجة إلى الانجاز ، يمكن اعتبارها رغبة الفرد بالنجاح، ليس فقط للحصول على الاعتراف والإثابة مما يحققه النجاح، بل للحصول على شعور داخلي بالرضاء الذاتي من انجاز شيء ما.

ونستخلص من هدا العرض للتطورات التي لحقت بمفهوم التنمية من خلال إلقاء نظرة على تراث التنمية

إن التنمية الملائمة لمجتمعات المتخلفة وفي ظل الظروف الدولية المتغيرة هي تنمية يجب أن تتوافر فيها عدة عناصر، وإنَّ هناك العديد من التعريفات التي ساقها الباحثون والتي تركز على عدد من العناصر الأساسية التي تشخص مفهوم التنمية، ومن أهم هذه العناصر:

1- التنمية تركز على الإنسان، باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع، وهو غاية التنمية ووسيلتها وأداتها سواء أكانت تتعلق بتغيير الإنسان نفسه أي التغير في عاداته وتقاليده واتجاهاته، أم ما يرفع من مستوى معيشته.

2- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، وليس لشريحة دون أخرى.

3- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.

4- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هدا ضرورة أن يسهم جميع أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية وأن تقوم على أساس المساواة، والمشاركة الكاملة لكل أفراد المجتمع، فمن لم يشاركك في التخطيط، سوف يكون أول معارض عند التنفيذ، ولم يعد ينظر إلى التنمية على أنها موجهة للمنتفعين ولكنها نتيجة لمشاركة وجهد المواطنين، والمشاركة شرط أساسي لهذه العملية والاتصال هو العملية التي يصبح من خلالها المواطنون فاعلون حقيقيون في التنمية الخاصة بهم، وليس عن كونهم مجرد منتفعين.

5- تهدف التنمية إلى تنمية وعي الناس وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات، وتستهدف التنمية وضع إشباع الحاجات في المقدمة إلى جانب محاولة القضاء على الفقر، وأن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.

6- أن تكون التنمية معتمدة على الذات، وتشجيع المشاركة يعتمد أيضاً على إتاحة المجال للديمقراطية والإقرار بحق التعبير عن الآراء المختلفة.

7- أن تكون التنمية ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وبيئية.

وفي ظل ما تقدم تتبني الدراسة محاور فكرية معينة تعالج من خلالها مسألة التنمية

فمن ناحية أولى ، ينظر إلى التخلف في بعده السوسيو تاريخي على أنه عملية، وناتج جري بمقتضاها دمج المجتمع المتخلف في القطاع الرأسمالي ، وتظهر معالم التخلف في أسلوب الإنتاج (قوي الإنتاج وعلاقاته)، وفي تشويه البنيان العلوي الاجتماعي وما يتضمن من نظم وقيم وأفكار، بحيث أصبحت المجتمعات المتخلفة غير قادرة على الوفاء بحاجات السكان المعتمدة على التبادل السلعي، فقيرة في كفاءتها الإنتاجية، تتعرض مواردها في أغلب الأحوال لعمليات النهب الخارجي والاستغلال، والركود على حركة القوي الإنتاجية فيها وبذلك يتم إدماج المجتمعات المتخلفة بتكامل اقتصادي مع الجانب المتقدم للنظام الرأسمالي العالمي، وبهذا يصبح التخلف والمجتمعات المتخلفة، القطاع أو الوجه الآخر للنظام العالمي[7].

ومن ناحية ثانية: أن محاولات التنمية وجهودها، لا تقف عند تخوم التنمية الاقتصادية، فالتخلف نقيض التنمية لا يعني صور العجز، والقصور، والفشل الاقتصادي وبناء على ما تقدم تناوله أنه لم يكن باستطاعة المجتمعات المتخلفة، ولن يكون باستطاعتها تجاوز هوة التخلف بسهولة بعد أن تم ادمجها في النظام الرأسمالي العالمي.

ولن يتم ذلك إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة، ابتداء من التنمية الاقتصادية، كي يحقق المجتمع الإفلات من جذور الفقر، والتخلف التي زرعت في مراحل تاريخية سابقة وتصبح مهمة التنمية حينئذ التحرر من التبعية الاقتصادية، وإقامة سيادة وطنية، وتوجيه تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بما يحقق المصالح الوطنية، ويخلق اقتصاداً وطنياً قادراً على مواجهة الفقر والتخلف.

حجر الزاوية إذن في عمليات التنمية إقامة مجتمع قادر ومسيطر، وتنمية كوادر عملية وعلمية، وتوظيف قوى الإنتاج وتغيير علاقاته، وإيجاد نظم فعالة للنقد والرقابة والمحاسبة لتوجيه موارد المجتمع الاقتصادية، وتنمية أيديولوجية وطنية تستهدف استشارة السكان لتحقيق التغيير والتقدم، وهكذا يتطلب الأمر إذن صياغة سياسيات تنموية شاملة لا تتحقق إلا بزيادة الوعي الاجتماعي التنموي لدى كل فرد من أفراد المجتمع.

ويمكن القول إن التنمية التي نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية، ويمكننا من خلال العرض السابق أن نصل إلى تعريف محدد للتنمية يتضمن كافة العناصر، وهي أن التنمية عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين

والحكومة، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، ويحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.

التنمية لا تحققها الأوامر ولا تقيمها القوانين ولا ينشئها التخطيط، ولا تشفع لها الأهداف الجليلة، إن لم يكن لها سند من حاجة وواقع من وعي ودافع من القبول.

ومن خلال مما سبق ذكره يتضح لنا إنَّ الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها وأداتها سواء كانت تتعلق بتغيير الإنسان نفسه، أي التغير في عاداته وتقاليده واتجاهاته أو ما يرفع من مستوى معيشته، ويتضح من هنا أنه من الصعوبة بمكان أن نفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهما عاملان متفاعلان يكمل الواحد منهما الآخر.

ومن أبرز النظريات التي أشارت إلى التنمية من منظور اقتصادي النظرية الكلاسيكية، ومن أهم أقطابها **ادم سميت وريكارد ومالتس**، وتركز هذه النظرية على رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، كما أن هناك النظريات النيو كلاسيكية التي أضافت الاستثمارات الخارجية، كما أضافت النظرية الكنزية عنصراً جديداً له أهميته في إحداث التنمية الاقتصادية، وهو المطلب الفعال ويعني أنه إذا توافر لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية، فإنَّ ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية.

ويودي هذا إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي، وينعكس ذلك على زيادة الإنتاج حجم التوظيف في المجتمع [8].

ويعتبر النموذج الذي قدمه **هارود لامار** من أكثر نماذج النمو الاقتصادي قوة، وهو إمداد للتحليل الذي قدمه كنز، وينظر هذا النموذج إلى رأس المال باعتباره عاملا أساسيا للإنتاج. ويعتمد النمو على جانبين يقاس على أساسها نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومي وحساب إنتاجية رأس المال، وجدير بالذكر أنه ينبغي زيادة هذين الجانبين للوصول إلى أعلى نمو مع تحقيق مستوى معين من الادخار.

ومن ضمن النظريات التي تناولت التنمية نظرية التطور الاجتماعي **ليونارد هوبهوس** من خلال نظريته أدخل آراء جديدة تتعلق بتنمية المجتمع والحياة الأخلاقية، إذ عالج دراسة التنمية من زاويتين رئيسيتين هما:

أولاً: زاوية الروابط الاجتماعية وثانياً: درجة التطور المهني والتكنولوجي فدراسة التنمية من زاوية الروابط الاجتماعية يعتقد بأن المجتمعات تتطور وتنمو من إلى مجتمعات تحتكم بالروابط القرابية إلى مجتمعات تحتكم بروابط السلطة إلى مجتمعات تتحكم بروابط المواطنة.

المجتمع القرابي، هو المجتمع الذي يرتبط بالنسب القرابي، وهدا المجتمع يتسم بالتضامن والتماسك والقوة والفاعلية المستمدة من روابط القرابة التي تربط بين أبناء العائلة الممتدة، ويتحول المجتمع القرابي إلى مجتمع السلطة إلى بعد اتفاق أو اتحاد عائلتين ممتدتين بعضهما مع بعض، وتكوين مجلس إداري يترأسه قائد أو شيخ أو رئيس، وهنا تتكون العشيرة التي تكون سلطتها على الأفراد المتحدين بحكم انتمائهم إلى عائلة ممتدة، ومجتمع روابط السلطة، أو ما يسمى بالمجتمع المحلي يكون أكبر حجماً من مجتمع القرابة، ويتحول المجتمع من مجتمع قائم على الروابط السلطة إلى مجتمع قائم على روابط المواطنة، وهدا المجتمع هو المجتمع الحضري المبني على التعاقد والتضامن والمنفعة والمصلحة.

العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع تكون على أنواع مختلفة، فهي علاقات معقدة ومتفرعة كالعلاقات العائلية والعلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية والعلاقات الصناعية والعلاقات التربوية، والفرد في هذا المجتمع لا ينتمي إلى جماعة واحدة بل ينتمي إلى عدة جماعات في آن واحد، وهذا الأمر يفرض على المجتمع أن يكون ذا علاقات أو روابط المواطنة. علماً بأن روابط المواطنة تعتمد على عدة مقاييس هي تحديد حقوق الفرد واجباته وإنَّ حكم القانون يكون من أجل تحقيق الصالح العام.

ويعتمد هوبهوس على أربعة مقاييس في معرفة درجة التنمية التي استطاع المجتمع إحرازها وهي ما يأتي:

1- الحجم. 2- الكفاءة. 3- الحرية. 4- المشاركة.

فالحجم يعني حجم السكان من حيث كثرته أو قلته، فكلما كان السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها واسعة كان المجتمع يتسم بدرجة عالية من التنمية.

علماً بأن الحجم لا يمكن أن يكون فاعلاً في التنمية ما لم يكن مشفوعاً بالكفاءة، وهي قدرة السكان على التنظيم واستثمار الموارد وتحويلها إلى أشياء نافعة قادرة على تحقيق غرض المجتمع العام. وبالكفاءة لا نعني تنظيم المجتمع على مستوي الدولة فقط، بل على مستوي الأفراد

والجامعات والمؤسسات أيضاً، علماً بأنَّ الكفاءة لا تكون مجدية إذا لم تكن مربوطة بالحرية، أي منح الأفراد والمؤسسات حرية التفكير والتأمل والإبداع والتطوير وإزالة المعوقات والمنغصات التي تقتل التنمية. كما أن الحرية لا تكون هادفة إذا لم تكن متزامنة مع المشاركة، أي مشاركة الجميع في الأعمال الإنتاجية والخدمية التي تنمي المجتمع وتطوره. إذاً فتعابير التنمية الأربعة التي حددها **هوبهوس** تكون مترابطة ومطردة في آن واحد، ولا تكون مستقلة بعضها عن بعض مطلقاً، لأن استقلالها يسبب جمود عملية التنمية وتوقفها وانحسارها في زوايا ضيقة.

أدوات التنمية

ومن حيث انتهينا مما سبق تناوله، نجد أنفسنا أمام تساؤل مهم، ما أدوات تنمية الوعي الاجتماعي الوطني في قضايا التنمية؟ وأي أكثر هذه الأدوات فاعلية وأكبرها قدرة على تحريك قوي المواجهة الفعالة للتخلف؟

ويمكن الإجابة على السؤال السابق من خلال المواجهة الفعالة لقوى التخلف في المجتمع الليبي التي يمكن أن تتم عبر آليات التنمية الشاملة، تلك التي تتحقق من خلال منظومة متكاملة من الجهود.

1- التوجه نحو التنمية الاقتصادية، بحيث يصبح النظام الاقتصادي قادراً على تلبية حاجات المجتمع.

2- التنمية الاجتماعية بأبعادها من استخدام منهج التخطيط العلمي، إلى التنمية الريفية والحضرية والثقافية، وتنمية أسس المشاركة الاجتماعية، وسياسية كانت أو ثقافية بين أفراد المجتمع، وتنمية روح النقد والرقابة والمحاسبة لدى المجتمع لضبط مسيرة التنمية.

3- تنمية الموارد البشرية، بحيث يتوفر لدي المجتمع كوادر بشرية معدة ومدربة – مزودة بالخبرات والمهارات والكفاءات لقيادة النشاط الإنتاجي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في المجتمع، ويأتي التدريب والتوعية والتعليم الفني – باعتبارهما متلازمين يستند إليهما في تنمية الموارد البشرية.

4- توفير قاعدة من الخدمات العامة والمرافق – مادية ومعنوية تهيئ للمجتمع نقلة كيفية من ظروف التخلف بإشباع الحاجات الاجتماعية للسكان عبر مؤسسات – أو شبكة من النظم كالتعليم – التدريب – الصحة – الإسكان – مياه الشرب والمياه اللازمة لأوجه

الاستخدام الاقتصادي في الزراعة والصناعة، وأساليب الصرف الصحي، والمرافق الخاصة بالقوي والطاقة والمحركة كالكهرباء والطرق والمواصلات.

ويسير إلى جانب هذا كله – جهاز إعلام متعدد القنوات الاتصالية الحديثة، ومستند يسير وفق خطط واعية لربط المجتمع بخطط التنمية الوطنية، ويعمل دائماً على دعم التنمية.

أسس وركائز التنمية:

1– إحساس أفراد المجتمع بالحاجة إلى التنمية ، فالتنمية لا تتحقق ما لم يكن هناك أحساس عام من أفراد المجتمع بالحاجة إليها، ويتحقق ذلك الإحساس عن طريق التوعية عن طريق وسائل الإعلام التي تقوم على التخطيط المنظم الهادف والتدريب المستمر، وتولد الإحساس بالحاجة إلى التنمية والرغبة في حياة أفضل من تلك التي يعيشها أفراد المجتمع.[9] توفر العناصر البشرية المدربة، حيث يعتبر الإنسان هو رأس المال والدعامة الأساسية للإنتاج، ولا بد من أن تتم عملية تدريب وتأهيل نجاحه للإنسان بحيث يكتسب الخبرة والمهارة اللازمة للقيام والإسهام في عملية التنمية.

2– استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعتبر الاختراعات والاكتشافات العلمية، والتقدم الفني من أهم العوامل التي تساعد على إحداث التنمية في شتى مناحيها، وفي مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة.

3– الاستقلال السياسي والاقتصادي، وترتبط السياسة بالاقتصاد ارتباطاً وثيقاً فالدول المستقلة التي تتمتع بقدر كبير من الحرية والممارسة الديمقراطية أقدر على التنمية وتقدم شعوبها والدول التي ترزح تحث سيطرة حكومات وأنظمة تسلطية عادة ما تكون غير مؤهلة وغير مؤمنة أساساً بتنمية نفسها وتقدمها [10].

4– دعم وتطوير أجهزة الإعلام والتدريب والتعليم، ويمكن لأجهزة الإعلام الحديثة التي استطاعت أن تجعل من العالم قرية صغيرة يعرف أي جزء منها ما يحدث في الأجزاء الأخرى في ذات اللحظة ويتأثر بها ويؤثر فيها يمكن لأجهزة الإعلام وبهذه القدرات أن تقوم بعملية التعليم والتدريب على نطاق واسع.

وقد نجحت هذه التجربة في عدد كبير من الدول، وتقوم منظمة اليونسكو بتطبيقها في عدد كبير من الدول، وكما تمكنت أجهزة الإعلام المختلفة أن تساعد وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية في القضاء على العادات والتقاليد المتوارثة البالية التي قد تقف حجر عثرة في طريق التقدم، وتعيق عمليات التنمية المختلفة، ورغم صعوبة هذه العملية إلا أنها ضرورية في عملية تحقيق التنمية وتسريع وتيرتها، وهذا ما يؤكده العديد من خبراء التنمية في عديد من المجتمعات.

ثانيا: الإعلام ودوره في التنمية:

يعرف الإعلام بأنه نشر الحقائق والمعلومات الدقيقة الصادقة بهدف التنوير والإقناع.

كما يعرف الإعلام بأنه التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وميولها [11].

وتتعدد تعريفات الإعلام تعدداً كثيراً بتعدد الباحثين والمهتمين، إلا أنها تتفق جميعا في أن الإعلام هو عملية نشر الحقائق والأفكار والآراء دون تحيز بحيث يؤدي ذلك إلى تكوين رأي عام صائب مبني على حقائق ووقائع موضوعية.

يهيئ الإعلام مناخاً أكثر مناسبة لإحداث التغيير المقصود المخطط الذي يقود برامج التنمية فيتيح قنوات لتبادل الخبرات ومعرفة آراء الخبراء، حيث تزداد الحاجة إليها، كما أنه رفع مستوي التطلعات، فالأعلام يضع بدرة التغيير، وينقل للناس ما يحدث في تحقيق الأهداف والمنجزات الوطنية، الذي بذلك يحقق التماسك الاجتماعي، ويمهد الطريق أمام التنمية الوطنية

ويؤكد **شرام** على أن وسائل الاتصال الجماهيري ذات الطابع الإعلامي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية، فالإعلام والتعليم معا يعجلان بالتغيير الاجتماعي ويهيئان معاً تعبئة الموارد البشرية، ويتم ذلك في سياق تعليم الناس ما يمكن أن يؤدوه وموقفهم إزاء التنمية الوطنية، الأمر الذي يجعلنا نوافق على القول بأن التعليم والاتصال الجماهيري هما صناعة استثمارية مهم [12].

إن الأثر الاجتماعي الأساسي للأعلام تحرير الإنسان ليؤدي دوره في المجتمع عبر قنواته المتعددة، حيث يتاح لسكان المجتمع المشاركة بفاعلية في رسم الأهداف واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوقيت التغيير وكيفية الوصول إليه.

هنا نجد التأكيد على دور المجتمع في دعم التدفق الإعلامي لينمو نحو الجماهير، غير أن التساؤلات المشروعة في هذه المسألة هي: أي إعلام يقدم لسكان المجتمع؟ هل هناك ثمة إعلام كاف عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ هل هناك مجال لتداول المعلومات حول المشكلات

الراهنة والمستقبلية خصوصاً ما يتصل منها بحاجات الناس ومقومات إشباعها؟ إلى من يوجه ذلك الإعلام؟ ومن وجَّهه؟ وهل يصل إلى مَنْ وجِّه إليهم، وفي أي الموضوعات؟ وهل يتلقى الناس إعلاماً محفزاً ودافعاً نحو التنمية؟

إن الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في التنمية – يتضح أمامنا عندما ندرك طبيعة المعوقات الثقافية المعروفة في المجتمعات المتخلف.

ونتفق مع ما ذهب إليه الكاتب العربي "مالك بن بني " في تأثير الظروف الاجتماعية على موقف الفرد أمام معوقات النمو قائلاً: " إن الحياة الاجتماعية في المجتمعات المتخلفة مغلقة بلفائف من انعدام الفاعلية، موصومة بنقائص من كل نوع وتبدو في صورة مظهر مزدوج هو المظهر النفسي الفردي الاجتماعي الجماعي.

من هنا تبدو وظيفة الإعلام في كونه أداء تنوير الرأي العام، ونفي السلبية، واللامبالاة حيث يتحول الإعلام إلى جهاز تنوير وطني يستنير الرأي العام حول المشاركة بمعناها الشامل.

هنا نلاحظ أن وعي الإنسان بأهمية التنمية باعتبارها الطريق الحتمي للتقدم، ودوره الفاعل في التنمية، وتغيير الواقع المحيط الناجم عن التخلف، سواء ما كان يتصل بقيم المجتمع والأفكار والمعتقدات والسلوك، أو ما كان ذلك الواقع مرتبط بالبيئة والظروف الاقتصادية والسياسية، هذا الوعي بالتنمية يستند بالدرجة الأولى إلى نظام إعلامي فاعل، فاضل عن مجموعة متداخلة من العوامل الضرورية واللازمة مثل التعليم وتنمية الموارد البشرية والرعاية الصحية وتفعيل الثقافة لتصبح محفزا لقبول أهداف التنمية والمشاركة فيها.

وقد يكون مقبولاً ذلك المنطق الذي يشير إلى أن بناء الإنسان بالتأثير في العقل الواعي والضمير الجمعي للناس، هو البداية الحقيقة لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والإعلام يقوم على وظائف: الإخبار – التثقيف – الترويج – الإعلان. وعليه فإن بث المعلومات والأفكار لدى أفراد المجتمع وزيادة مجالات المعرفة وتوسيع آفاقها تعد بمثابة المناخ الذي يهيئ بالتنمية، ويتحول دور الإعلام إلى دور تعليمي للناس من سكان المجتمع – أقصد بذلك تعليم في قطاع التنمية على وجه الخصوص، ولأن الإعلامي أصبح معلماً مجتمعياً من خلال قيامه بمهام الإعلام وظائفه [13].

نصل مما سبق التأكيد على إن الإعلام يتحمل مسؤولية توفير المعلومات الكافية على صورة أخبار، ونقل التراث من جيل إلى جيل، والقيام بالدور الترفيهي وتخفيف أعباء الحياة ومساعدة النظام الاجتماعي بتخلق مناخ للإقناع بين الناس يجعلهم يقومون بالأدوار الاجتماعية المطلوب.

ويشير محمد سيد أحمد إلى الدور إلى أن الدور المتوقع للأعلام في تحقيق التنمية محدداً أهم المهام فيما يأتي: (14)

1-التركيز على زيادة الإنتاج القومي بالاعتماد على الذات.

2-تحديد الصعوبات والمعوقات المحتملة التي قد تواجه الدولة، وحفز السكان على العمل الجاد والشاق وعدم الإغراق في آمال قد لا تتحقق.

3-النقد الموضوعي البناء الساعي إلى تحقيق نجاح الأجهزة الإنتاجية الاقتصادية، وإظهار الايجابيات.

4-تدعيم المناخ المناسب للاستثمار، وتنمية الوعي السياحي كمصدر لزيادة الدخل القومي.

5-ترشيد الاستهلاك وزيادة التصدير.

6-تحفيز الناس نحو الاهتمام بالقضايا الوطنية للتنمية والدعوة للمشاركة بالجهود الذاتية.

7-تطويرا لوعي والإسهام في تطوير النظام التعليمي بها، تنمية الوعي والثقافة الصحية.

8- تشجيع دور المرأة وإسهامها في التنمية.

9-تنمية المعرفة بالقيم الدينية والسلوك الأخلاقي المناسب.

10-تغيير الرواسب السلبية وتحول الناس نحو القيم الروحية الايجابية المطلوبة للتقدم الاجتماعي، وتنمية القيم التعاونية والسلوك التعاوني بين أفراد المجتمع.

11-تنمية الحفاظ على المال العام وتقديره كقيمة اجتماعية.

12- تنمية الاهتمام بتوفير الرعاية والدعم للفئات السكانية، ومن أهمها الطفولة والأمومة والشباب والمسنين والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المحتاجة الأخرى.

إن وظيفة الإعلام في مجال التنمية، تبدو فيما يؤديه الإعلام من حشد الناس وراء أهداف التنمية وقضاياها، وكذلك فيما أن يقوم به في عملية البناء المعنوي للإنسان.

ركائز دور الإعلام في التنمية الوطنية:

نستطيع أن نصل إلى ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة التي يستند إليها دور الإعلام في التنمية الوطنية، وأهم هذه الركائز ما يأتي:

1-الاعتراف المتزايد بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع وخصوصاً زيادة درجة الوعي الوطني وتوفير الرغبة الحقيقة في التغيير الاجتماعي لدي المواطنين، حيث يقوم الإعلام بدور الوسيلة الرئيسة في تحقيق تطوير وتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً عن طريق ما ينقله إلى الناس بالمجتمع من أفكار وقيم ومفاهيم. ويطلق "سمير حسين" على هذه الوسائل هنا (وكلاء التغيير الاجتماعي في خدمة التنمية الوطنية).

2- اتساع حدود جدوى وسائل الإعلام في التنمية الوطنية حيث تصبح بلا حدود فعلية، وذلك لتعدد واتساع المهام التي تستطيع وسائل الإعلام للاضطلاع بها في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية إلى التنمية المستدامة.

3- إن وسائل الإعلام وبصرف النظر عن تعدد نوعياتها، تقوم بدور فاعل في التنمية ونستطيع أن نلمس هذا الدور إذا اتفقنا على التنمية تقدم على إحداث تغيير وتطوير المجتمع والتأثير والأنماط الاجتماعية، والأساليب التقليدية السائدة فيه تجاه الأنماط والأساليب الحديثة حتى يصبح الأفراد أكثر تقبلا واستجابة لمتطلبات التغيير.

4-أزياد الحاجة إلى مجموعة من المتطلبات التربوية الوطنية، قد يكون مفهوم ومقبول هنا، الحاجة للتنشئة الاجتماعية لقيم المشاركة السياسية من جانب جميع أفراد المجتمع، والإعلام يسهم بدور فعال في خلق روح المشاركة بما يؤديه من إرساء وتدعيم القيم التربوية على المستوى الوطني لدى المواطنين [15].

أسس نجاح الإعلام وتأثيره في المجتمع:

لكي يؤدي الإعلام دوره في تثقيف وتنوير وتوعية أفراد المجتمع لا بد من توافر أسس متينة يقوم عليها، وتتمثل فما يأتي:

1- الدفاع عن الحريات العامة في المجتمع في المجتمع كحرية التعبير عن الرأي العام وإتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع في التعبير عن آرائهم بكل سهولة ويسر.

2- الدفاع عن القيم الاجتماعية، وإبراز ثقافة المجتمع واحترام خصوصيات الأفراد والجماعات ذات الطابع الخاص في المجتمع والإسهام في تحقيق تماسك المجتمع ووحدته.

3- العمل على غرس القيم الإنسانية والمثل العليا للمجتمع الإنساني بين أفراد المجتمع.

4- العمل على خلق التطلعات والدفع بأبناء المجتمع للتطلع إلى رفع مستوى حياتهم الاقتصادية، والدفاع عن مصالح المجتمع المختلفة والإسهام في تحقيق التنمية.

5- إدارة الحوار والنقاش في المجتمع حول مختلف القضايا التي تهم أفراد هذا المجتمع، مما يتيح قدراً كبيراً من الإشباع للجمهور، وهذا الأساس من أهم الأسس الضرورية للديمقراطية والتقدم في المجتمع البشري (16).

علاقة الإعلام بالتنمية:

لقد أصبح من المتفق عليه في المجتمعات الساعية للتنمية، أنه لابد من الاعتماد على التنمية المخططة لموجهة لتحقيق الأهداف الوطنية، ومن هنا فإن فلسفة الدولة وتوجهاتها تفرض وجودها على كافة أنظمة الاتصال الجماهيري الإعلامية، حيث تكون وسائل الاتصال بالناس أداة تدعم دور الحكومة كي تحقيق أهدافها الوطنية:

ونستطيع التدليل على أن علاقة الإعلام بالتنمية في هذا السياق، تخضع لمقولات (السلطة) في تفسير دور الإعلام فالدولة تحل محل الفرد ويلعب الإعلام دوراً أساسياً في العملية التعليمية الموجهة والدعائية، وهما أداه للسيطرة كي تحقق التزام المواطن تجاه مجتمعه وحكومته، وهنا نجد أن الإعلام يدين بوجودها للحكومة، ويعمل على دعم السلطة التي تمنحها حق البقاء وبالقدر الذي تحدده له من الحرية.

ويقترب هذا المفهوم لعلاقة الإعلام بالدولة في سياق التنمية ولتحقيق أهداف التغيير المخطط في المستوي الوطني من النظرية ألمادية التاريخية في النظر إلى الإعلام، ففي ظل هذه النظرية تصبح كافة وسائل الاتصال الجماهيري أدوات حكومية لا تتجزأ عن ملكية الدولة و توجهها دائماً القيادة الحزبية الأيدلوجية التي تحدد غايات كافة وسائل الإنتاج في المجتمع بما فيها الإنتاج اللامادي والفكر لتضمن أن ما يصل إلى الناس لا يتناقض مع التوجهات الوطنية ويذكرنا هذا بما كان يحدث منذ وقت قريب وعدد كبير من الدول المتخلفة من وجود رقيب حكومي دائم، يعمل على أن تظل وسائل الإعلام وخصوصيتها في قبضة الدولة، وتحت هيمنتها، بل وتسعى الدولة

لمعاقبة كل من يخرج عن الإطار الأيديولوجي الذي تنتهجه السلطة والقابضون عليها في النظام السياسي، وقوة الدولة وامتداد هذا الاتجاه لدرجة السيطرة على الإعلام بتحويله إلى ملكية حكومية أو حزبية، في ظل نظام الحزب الواحد، وذلك كي يكون هناك ضمان وتأمين التزام الإعلام بالخط الأيديولوجي للحزب أو التنظيم السياسي المالك الوحيد والموجه للإعلام.

يشير الفكر الإعلامي إلى نظرية المسئولية الاجتماعية والتي يمكن أن يصبح الإعلام التي بموجبها أداءه في خدمة المجتمع بعيدا عن رقابة وسلطة النظام الحاكم.

وهنا يصبح الإعلام مسئول أمام الجميع في تنوير الناس وخدمة النظام السياسي وصيانة الحقوق المدنية كما أنها تؤكد على وظيفة الترفيه، وتحقيق الربح (سواء من توزيع وسائل الإعلام وبيعها للناس أو استخدامها كاده دعاية) إلا أن يضع هذه الوظائف في مرتبة ثانوية تالية لمهام تحقيق الديمقراطية والتنوير العام، وتؤكد النظرية أيضاً على ضرورة توفير الحرية الإعلامية ضماناً لحق الناس في المعرفة ومسئولية الإعلام عن صيانة ذلك الحق.

وفيما يتعلق بدور الإعلام في توجيه التنمية للناس "جماهيرياً"، نستطيع الإشارة للدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في توفير المعلومات في كافة المجالات، كما أنها قد تلعب دوراً مهماً في صيانة دلك الحق.[17] وفي تعبئة الجهود، فضلاً عن الوظيفة الإعلامية بنقل الأخبار الموضوعية الصحيحة إلى الناس حول التنمية وغيرها من الموضوعات المتصلة بالتنمية عموماً، وتبدو أهمية هذا الدور عندما ندرك أن نقل المعلومات إلى الفرد، يسهم في إخراجه من عزلته مما يدفع بعجلة التغيير كنتيجة، متوقعة لعملية الفهم والإدراك وزيادة الوعي بل الاستشارة التي تحدثها لدى الفرد والتي تصبح فعالة في حالة الإقناع بالأفكار الجديدة والمستحدثة وما يترتب عليها من تنمية المشاركة في قضايا التنمية، وحيث يتحول الإقناع إلى خطوة مستقبلية لتتغير السلوك الفردي والمجتمعي والمؤسسي، ويرتبط ذلك التحول بالاتجاهات والعادات والأعراف والقيم التي تسود داخل المجتمع ولدى أفراده ، ومن ثم يمكن إن يكون ذلك مقدمة لازمة لتقبل فكر التنمية وممارستها ومتطلباتها، بحيث يصبح الإعلام أداة ووسيلة يشارك أجهزة المجتمع الأخرى في تهيئة مناخ ملائم لتحقيق أهداف التنمية من خلال تأكيد الاهتمامات والاتجاهات ومتطلبات السلوك التنموي، كما يعمل على التقليل من أثر الاتجاهات التي لا تتماشى مع التنمية ، وقد لا يقل هدا الدور أهمية عن الجهود المبذولة في سبيل توفير قاعدة مادية من الخدمات والسلع والمنافع اللازمة لتحقيق التنمية.

ويثير موضوع الإعلام في المجتمع والدور الذي يمكن أن تحدته تنمية وسائل الإعلام في تغيير المجتمع خلافاً كبيرا بين الباحثين حول هل بناء الإنسان يبدأ بتغيير الأوضاع الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية في المجتمع، ثم ينعكس ذلك على الإدراك والوعي؟ أم هل يبدأ بناء الإنسان بالتأثير في العقل والوعي والضمير ثم ينعكس ذلك على الإدراك والوعي تم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؟ وهذا الخلاف تقليدي أسهم فيه الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمؤرخون. ففي رأى فريق منهم أن الجانب المادي يسبق الجانب المعنوي وأشهر القائلين بذلك، **رنولد توينبي** [18].

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن تجارب المجتمعات المتخلفة، أثبتت أن الأخذ بالرأيين معاً ممكن الحدوث وأثبتت التاريخ ذلك ففي الوقت الذي بدأت فيه بعض الدول المتخلفة تغيير الأوضاع فيها الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بدأت في نفس الوقت في تغير العقل والسلوك، واثبت ذلك أن التأثير متبادل بين الجانبين المادي والمعنوي، وأن بناء الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بين التقدم مادياً ومعنوياً.

إنَّ دور الأعلام لا يقتصر في التنمية الشاملة على البناء المعنوي للإنسان، بل إنه يسهم في البناء المادي وأبسط دليلاً على ذلك هو استيعاب الأعلام للتكنولوجيا وسائله من أقمار صناعية وحاسبات وأجهزة أتصال مختلفة، ومحاولة تطويرها وإخضاعها للظروف المحلية.

إن المجتمع في حركة نمو، وكذلك الإعلام، وقبل أن تتحرك خطة التنمية من الإحصائيات والتنسيق إلى شكلها النهائي يكون الإعلام قد سبقها بأن يجعل المجتمع يحسب بمرارة موقفه الحضاري المتخلف، وبضرورة تغيير الموقف المتخلف، وخلق ثورة التطلعات بين أبناء المجتمع.

التكامل والترابط بين خطة الإعلام وخطة التنمية:

إن التصور الصحيح لدور الإعلام خلال التنمية يوضح لنا التداخل بين الخطتين حتى يمكن تدعيم دور الإعلام في التنمية، وتتكامل، وتترابط خطة الإعلام وخطة التنمية في عدد من النقاط وهي:

1- لابد وأن تتسع وسائل الإعلام للتعبير الحقيقي والأمين على آراء وأفكار كل فئات الشعب، أي لابد وأن تتسع دائرة الحرية لوسائل الإعلام بحيث لا تتدخل الحكومة فيما تنشره الصحف والإذاعات إلا في الحالات التي فيها ذلك خطراً على الأمن الوطني.

2- التطوير المستمر للعاملين في الإعلام معنوياً، وذلك بالتدريب ومدهم بالإحصائيات والمعلومات وإتاحة الفرصة الكافية أمامهم للتزود بالمعرفة حتى يمكنهم أن ينقلوها إلى الجماهير[19].

3- مساعدة أجهزة الإعلام بتطويرها وتدعيمها بالتكنولوجيا، ويستتبع ذلك ضرورة قيام صناعة متقدمة للاتصال الجماهيري، وتصنيع أجهزة الإرسال، والاستقبال الإذاعي والمرئي الورقي الصحف والمجلات وأجهزة الطباعة، وآلات العرض السينمائي الأعلام، وغير ذلك من الصناعات ذات العلاقة ببعض الأهداف والمهام التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع.

في مقال للعالم السياسي **هارولد لاسويل** حدد ثلاث مهام تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع، وذلك نتيجة لأبحاثه في هذا الصدد، وتنحصر هذه المهام فما يأتي:

1- مراقبة البيئة، وتعني تجميع وتوزيع المعلومات والمتعلقة بالأبحاث في البيئة سواء خارج المجتمع أو داخله [20].

2- أعمال الترابط، وتعني تفسير وتعليق وتحليل الأحداث في البيئة وتوجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث، ويشمل اختيار وتقييم وتفسير الأنباء بواسطة وسائل الإعلام على التركيز على ما هو أكثر أهمية في البيئة.

3- نقل الثقافة، ويقوم هذا النشاط بتوحيد المجتمع عن طريق إعطائه قاعدة أوسع من القواعد الشائعة والقيم والخبرات الجماعية التي يتقاسمها أعضاء المجتمع، كما يساعد هذا النشاط على إشراك الأعضاء الجدد في المجتمع، وحثهم على أن يقوموا بدورهم، وأن يلتزموا بالتقاليد والعادات.

4- ويؤكد كثير من علماء الإعلام والاتصال والاجتماع والتنمية على أن وسائل الإعلام بوسعها بمفردها أن تتناول الأعمال الأساسية الإعلامية الخاصة بالتنمية، ويظهر تأثير وسائل الإعلام في المجتمع في الاتجاهات الآتية:

أ- تستطيع وسائل الإعلام توسيع آفاق الفرد عن طريق إعطائه الفرصة ليرى ويسمع لم يرها من قبل وأن يعرف أناسا لم يقابلهم قط، وتغير الإنسان اليوم من كائن اجتماعي إلى كائن فضائي.

ب- بوسع وسائل الإعلام تركيز الانتباه والاهتمام، ذلك أن جزءاً كبيراً من الآراء عن الأشخاص الذين لهم أهمية أو خطورة يأتي عن طريق وسائل الإعلام، وهذا الاهتمام محدد إلى مدى كبير على ما يعرفه الناس أو يتحدثون عنه، والعمل الذي تتميز به وسائل الإعلام في الواقع هو أثرها الكبير في تركيز الاهتمام كما يمكن وسائل الإعلام من خلق مناخ لتبادل الآراء بين أفراد المجتمع وخلق هذا المناخ تؤدي وسائل الإعلام خدماتها العامة والضرورية نحو عملية التنمية ككل[19].

ح- بوسع وسائل الإعلام رفع مستوى الأماني والتطلعات، ويرى **ماك كليلا ند وليرنر** أنه في استطاعة وسائل الإعلام رفع مستوى أمال الشعوب المتخلفة إذ بدون رفع مستوى الأماني وبدون دفع الناس إلى التطلع لحياة أفضل يصبح حدوث التنمية أمرا صعبا، وبعيد المنال.

إن التأثيرات السابقة لوسائل الإعلام جاءت نتيجة أبحاث ودراسات قام بها الباحثون في مجال الإعلام والتنمية في مجتمعات متعددة، وعلى مدى فترات زمنية عديدة.

بحوث الإعلام والتنمية ودورها في عملية التنمية:

يشكل البحث العلمي بمجالاته المختلفة ومباديه المتعددة ركيزة أساسية في تقدم المجتمعات وتطورها وتتسق بحوث الإعلام والتنمية التي تهتم بدور الإعلام في التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، والثقافية مع غيرها من البحوث العلمية في تحقيق هذا الهدف.

ومن هنا يتوجب على الباحثين الإعلاميين في مجال الإعلام والتنمية أن يأخذوا الأبعاد المتعددة للظواهر الإعلامية والأبعاد المتعددة لمشاكل التنمية ذات الجذور المتشعبة، وتلعب بحوث الإعلام دوراً كبيراً في التنمية حيث تقدم العلاج الشافي لمشاكل المجتمع وتفتح الطريق نحو انطلاقة التنمية، وتقدم إجابات عن المشاكل التي تواجه الجهود الوطنية في بناء المجتمع.

وعندما تتخدد القيادة السياسية في بلد ما قراراً يمس الجماهير العريضة من السكان، ويعد قراراً تنموياً يظهر هنا دور البحوث، وينعكس بصورة مباشرة على الإعلام وتناوله للموضوعات التنموية التي تهم المجتمع بكافة شرائحه، ولابد الإشارة إلى أن النظرية التنموية تكتسب وجودها المستقل من نظريات الأعلام ومن اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، وعموما تتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية: – [22]

1- إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع سياسة الوطنية القائمة.
2- إن حرية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للقيود التي تفرضها الأوليات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
3- يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه.
4- إن وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.
5- إن الصحفيين والإعلاميين في وسائل الاتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.
6- إن للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.
7- اهتمت النظرية التنموية بربط الإعلام بالواقع، وبيان دور الإعلام في التحرر من التبعية وتأكيد الهوية القومية، والتأكيد على أهمية دور الدولة في العملية الإعلامية.

إلا أن هذه النظرية، وبحجة الأولويات التنموية للدول النامية، كانت قد مهدت الطريق للاستبداد الذي هو معوق كبير للتنمية ذاتها، وكما اثبت واقع الحال في العديد من الدول النامية.

النتائج

إن علاقة الإعلام بالتنمية علاقة تفاعلية متشابكة كل جانب يؤثر في الآخر سلباً وإيجاباً أثباتاً لصحة الفرض القائل " الإعلام خادم وحليف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهما مرتبطان ومتفاعلان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لقد تحددت مشكلة البحث في دراسة الإعلام والتنمية والى أي مدى يمكن أن يحقق الإعلام تنمية الوعي الاجتماعي لدى المواطن بأهمية التنمية، وانتهت الدراسة التي عرضنا لها في الجزء السابق إلى النتائج الآتية:

1- إن فشل المنظورات المختلفة التي قدمت لمفهوم التنمية يدفعنا إلى القول إننا في حاجة إلى صياغة تعريف جديد للتنمية يتلاءم مع ظروف وواقع المجتمعات المتخلفة وظروفها في الزمن الحالي، كما ينبغي أن نؤكد على أن مفهوم التنمية متعدد الأبعاد، إذ أنه يتضمن أبعادا سياسة، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية، ولا يمكن أن نتناول أي منها بمعزل عن الآخر، فالعملية التنموية عملية شاملة تتضمن مختلف جوانب النظام المجتمعي (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي).

2- إن المضمون الإعلامي التنموي – لم يعالج كثيرا من القضايا والمشكلات التي يتعرض إليها المجتمع، وعلى الرغم من تناول موضوعات وأخبار عن التلوث وهدر الإمكانيات والمال العام، وقصور المرافق العامة والخدمات عن إشباع حاجات السكان وعمالة الأطفال ومشكلات الاستثمار وغيرها من الموضوعات.

3- خلال عرض بعض المناقشات التي تبنتها أجهزة الإعلام المختلفة حول التعليم – الطب- الدواء –تلوث البيئة والإخطار والكوارث البيئية وتدني خدمات التأمين الصحي ومشكلات الإسكان وانهيار الخدمات الصحية، وعدم وفاء الخدمات الصحية بحاجات المواطنين، وهدر المال العام، كان كل ذلك بمثابة إسهامات جادة ومفيدة تتعلق بقضايا ومشكلات المجتمع الليبي، وذات ارتباط بموضوعات التنمية، إلا إننا نلاحظ هنا ضآلة المساحة المخصصة لطرح هذه القضايا، التي نعتقد أنها يجب أن تكون الوظيفة المحورية في سبيل تحقيق الإعلام لأهم أدواره سواء منظور المسئولية الاجتماعية أو منظور السلطة الرابعة .

وعندما نتحدث عن دور الإعلام في المجتمع الليبي الذي يكافح الآفات من هوة التخلف والفقر ومصاحباته، يجب أن يكون دوراً ملتزماً بحاجات دلك المجتمع، وأن تكون التنمية الشاملة على أول درجة سلم أوليات ما يقدمه للمواطن.

4- مدى اهتمام الإعلام بمشكلات التنمية، ومعوقاتها فقد تأكيد مما تناوله الباحثان في السابق أنه لا يشكل محوراً أساسياً في المضمون التنموي، لا- ولم يكن بحال ضمن اهتمامات سياسات الإعلام، ومع الإشارة إلى الاهتمام بعرض بعض المشاكل ذات الصلة بالتنمية، إلا أن ذلك الاهتمام لم يكن بالقدر المناسب مع حجم المشكلات والمعوقات التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية في مجتمعنا الليبي.

5-إن الإعلام كي يؤدي دوره المطلوب، يجب ألا يكون مرآة عاكسة للواقع، وإفرازات هذا الواقع، ولكن عليه أن يكون أداة تغيير، وحث على الجدية والبناء السليم للإنسان، أي يكون أداة تنموية فاعلة.

التوصيات:

1. إعادة النظر في سياسات الإعلام حول ضرورة التركيز على قضايا التنمية ومشكلاتها والمعوقات التي تواجه إنجازاتها.
2. إتاحة الفرصة لزيادة النشر من خلال إسهامات قيادات الرأي والمفكرين والخبراء بزيادة المساحات التي تخصص حول وسائل الإعلام المختلفة خاصة المرئي والمقروء.
3. الدعوة إلى حملات وطنية مكثفة عبر وسائل الإعلام المختلفة لطرح مشكلات التنمية وقضاياها – ومشكلات المجتمع الليبي عموماً طرحاً يستهدف عرض المشكلات وتفسيرها وكيفية الوصول إلى حل مناسب لها.
4. زيادة استخدام فكرة الندوات الإعلامية التي تعقدها وسائل الإعلام المختلفة، حيث يتاح للخبراء والمسئولين والمفكرين، ومشاركة المسئولين من الحكومة والسلطة التنفيذية في الحوارات والمناقشات التي تقودها وسائل الإعلام الوطنية إما للفت أنظارهم أو للتعرف على مرئياتهم في قضاء التنمية، عبر وسائل الإعلام لطرح قضايا ومشكلات التنمية، وكيفية مواجهة معوقاتها على أن تكون هذه الندوات بمثابة موجهات للرأي العام في هذه الموضوعات.
5. الدعوة لمشاركة البحث العلمي والجامعات لتبني قضايا التنمية ومشكلاتها، مروراً بدراسة مشكلات المجتمع، ودور البحث العلمي في مواجهتها، ونشر النتائج التي تتوصل إليها هذه المراكز عبر وسائل الإعلام.

الهوامش

1-محمد بن عبد الرحمن الحصيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام، دراسة في النظريات والأساليب، ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، 2000، ص11

2- عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص23.

3-عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، المرجع السابق، ص26.
4- صالح أبو أصبيع، دراسات في الأعلام والتنمية العربية، منشورات مؤسسة البيان، دبي ،1989، ص128.
5- اسماعيل صبري عبد الله "نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث "، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1984، ص 201.
6- علي خليفة الكواري "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية" جريدة الخليج 1983/5/22م.
7-عاطف عدلي العبد، نظريات الاتصال والرأي العام، الأسس النظرية والاتجاهات العربية، عرض سامي حسين، مجلة الفن الإذاعي، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة العدد 176، أكتوبر2004، ص12

8-المبروك محمد ابوالقاسم، استراتيجيات التنمية في ظل العولمة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، 2009، إشراف ا. د غريب سيد احمد.
9-مروة محمد جمال الدين، الإعلام والهوية الوطنية، مجلة الفن الإذاعي اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، العدد 174، ابريل 2004، ص20
10-صالح أبو اصبع، دراسات في الإعلام و التنمية العربية، مؤسسة البيان، دبي،1989، ص410
11-دافيد ماكليلاند، مجتمع الإنجاز، الدافع الإنسانية للتنمية الاجتماعية، ترجمة، عبد الهادي الجوهري، نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص، ص 10-11.12
12-فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982، ص51-ص58.
13-حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط 5، 2004، ص82.
14- ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص
15- محمد سيد أحمد، الإعلام والتنمية، دار المعارف، ط1،1979، ص111.
16- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006، ص86
17- حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.
18- محمد غريب، وجدي حلمي، الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2019
19- سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال الجماهيري والرأي العام، عالم الكتب القاهرة، 1993، ص، ص 213-215

20- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة ،1978، ص145.
21- شاكر إبراهيم، الإعلام ودوره في التنمية، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان 1980، ط2، ص145
22- عامر ابراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والانترنت، عمان، دار الباروني العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص88

18

مجلة أبحاث

ABHAT JOURNAL

مجلة أبحاث
ABHATH JOURNAL
دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت - ليبيا

https/:su.edu.ly/colleges/arts
Abhat@su.edu.ly